الأمم المتحدة

S/2005/687

مجلس الأمن

Distr.: General
31 October 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ واردة من معالي السيد إبراهيم الإشيقر الجعفري، رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق بشأن تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق، التي من المقرر استعراضها قريبا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم الرسالة المرفقة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سامر شاكر **الصميدعي**
السفير
الممثل الدائم

021105 021105 05-58093 (A)
0558093

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
[الأصل: بالعربية]

لقد صوّت العراق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في استفتاء عام جرى على المستوى الوطني لغرض المصادقة على دستور جديد للعراق متخذا بذلك خطوة هامة أخرى على طريق بناء مستقبل ديمقراطي حيوي سعيا وراء تحقيق حكومة منتخبة وفق دستور دائم وفي الوقت الذي نقترب فيه من استكمال عملية التحول السياسي هذه بإجراء انتخابات السلطة التشريعية القادمة وتشكيل حكومة جديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ويبقى هناك جدول أعمال زاخر لإعادة الإعمار والتطور السياسي يتطلب تحقيقه توفر الأمن والاستقرار.

نحن نسير نحو تحقيق الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي ونتخذ خطوات أساسية لاستعادة الأمن والاستقرار. ومع ذلك فإن العراق لا يزال يواجه قوى الإرهاب التي تضم عناصر أجنبية تنفذ هجمات وأعمال إرهابية مروعة في محاولة منها لعرقلة التطور السياسي والاقتصادي في العراق. إن قوات الأمن العراقية التي يتصاعد حجم بنائها وقدرتها وخبراتها يوما بعد يوم لا زالت بحاجة إلى وقت إضافي لاستكمال كل تعدادها وتجهيزاتها وتدريباتها من أجل تولي مسؤولية جميع الشؤون الأمنية وتوفير الأمن المناسب للشعب العراقي وحتى يحين الوقت الذي تتولى فيه القوات الأمنية العراقية المسؤولية الكاملة لأمن العراق فإننا نحتاج إلى الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي بما في ذلك مساهمة القوات متعددة الجنسية من أجل إدامة الأمن والاستقرار في العراق. نحن ندرك بأن القوات متعددة الجنسية مستعدة في الاستمرار في جهودها هذه، وعليه نحن نطلب من مجلس الأمن بأن يقوم بتمديد فترة التفويض الممنوحة للقوات متعددة الجنسية كما هو منصوص عليه بالقرار (١٥٤٦) وبما فيها المهام والترتيبات المحددة في الرسائل الملحقة به، لفترة اثني عشر شهرا اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على أن يعيد مجلس الأمن النظر في هذا التفويض بناء على

السيد مشنا إيوان **موتوك**
رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة
نيويورك

طلب حكومة العراق أو بعد انقضاء فترة ٨ أشهر من تاريخ القرار وأن يعلن المجلس في ذلك التمديد أنه سينهي التفويض قبل نهاية هذا التاريخ في حال طلبت حكومة العراق ذلك.

وتعتقد حكومة العراق أن أحكام القرار (١٥٤٦) الخاصة بإيداع العائدات في صندوق تنمية العراق ودور المجلس الرقابي والاستشاري الدولي يساعدان على ضمان استخدام الموارد الطبيعية للعراق من أجل فائدة الشعب العراقي ونحن ندرك بأن الأموال المودعة في صندوق تنمية العراق تعود للعراق وستستمر في الاستفادة من الامتيازات وحصانات الصندوق آخذين بنظر الاعتبار أهمية هذه الأحكام بالنسبة للشعب العراقي خلال هذه الفترة الحرجة. فإننا نطلب من مجلس الأمن بأن يمدد صلاحية هذه الأحكام لمدة اثني عشر شهرا أخرى، كما نطلب من مجلس الأمن أن يعيد النظر بها بناء على طلب حكومة العراق أو بعض انقضاء فترة ٨ أشهر من تاريخ صدور القرار.

إن الشعب العراقي مصمم على أن يقيم لنفسه ديمقراطية مستقرة ومسالمة وهذا هو الأساس لقيام اقتصاد حيوي. إن هذه الرؤية لمستقبل العراق يمكن أن تصبح واقعا بمساعدة المجتمع الدولي.

أنا أدرك بأن الأطراف الراعية تنوي جعل هذه الرسالة ملحقا بالقرار الخاص بالعراق الذي هو قيد الإعداد. وفي غضون ذلك، أطلب بأن تقدموا نسخا من هذه الرسالة إلى أعضاء مجلس الأمن وبأسرع ما يمكن.

(توقيع) الدكتور إبراهيم الإشيقر **الجعفري**
رئيس مجلس الوزراء